الفصل السادس

الدولة الفلسطينية القادمة

المبحث الأول

أبعاد التوجه الفلسطينى نحو الشرق (اليابان والصين)(*)

أضحى الشرق يمثل بؤرة صراع ديبلوماسى بين أطراف الصراع العربى الإسرائيلى، وعلى الرغم من تنبه إسرائيل لهذه المنطقة منذ الخمسينيات، وبذلها جهوداً ضخمة فى تدعيم علاقاتها بهذه البقعة من العالم، فإن حجم علاقاتها بدولها اتسم بالمحدودية.

واقتصرت العلاقات على تبادل الخبرات، وتبادل السلع الاقتصادية، وتعاون عسكرى سواء ببيع السلاح أو المساهمة فى إنتاجه، وتبادل الوفود السياحية، والبعثات التعليمية، فى الوقت نفسه فإن التنبه العربى لدور هذه المنطقة اتسم باليقظة فى أوج الدعوة لعدم الانحياز فى منتصف الخمسينيات وخلال الستينيات، ولكن لم يستمر طويلاً حتى تراجع فى السبعينيات والثمانينيات، حيث أصبح الاهتمام بالغرب الأوروبى والأمريكى هو الوجهة المقصودة على حساب الاهتمام بالشرق عمومًا، والشرق الآسيوى فى اليابان والصين وجنوب شرقى آسيا بصفة خاصة.

ولكن فى السنوات الأخيرة نما الاهتمام بالشرق الآسيوى ليصبح مكانًا لاختبار القدرات الديبلوماسية لكلا الطرفين: العربى، والإسرائيلى.

ومن هذه الزاوية، فإنه يمكن فهم المغزى الحقيقى لزيارة الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات لكل من اليابان والصين فى الأسبوع الأول من أكتوبر الماضى.

فقد تمت الزيارتان بناء على دعوة رسمية من الحكومة اليابانية، ومن الحكومة الصينية والرئيس الصينى أيضًا. وقد سبق للزعيم عرفات زيارة اليابان فى عام ١٩٨١م بناء على دعوة غير رسمية وجهت له من رابطة الصداقة اليابانية ـ الفلسطينية ـ البرلمانية. ومن ثم فإن الدعوة الرسمية له تعد تطوراً مهمًا فى طبيعة العلاقات اليابانية الفلسطينية،

(*) نشرت فى مجلة المنار، عدد (٥٩)، أكتوبر ١٩٨٩م، ص ٢٠ : ٢٢.

بل تأتى ترجمة عملية للموقف اليابانى من الصراع العربى الإسرائيلى والقضية الفلسطينية، وهذا هو ما أوضحه وزير خارجية اليابان أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل زيارة عرفات مباشرة، حيث أكد على ضرورة الانسحاب الإسرائيلى من جميع الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧م، والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى بما فيه حقه فى إقامة دولة فلسطينية، مع الاعتراف بحق إسرائيل فى الوجود أيضًا. وكذلك يتم التوصل إلى السلام عبر المفاوضات وعلى أن يكون المؤتمر الدولى إطاراً لها، وأن منظمة التحرير الفلسطينية هى التى تمثل الشعب الفلسطينى، ومن ثم يجب اشتراكها فى عملية السلام فى الشرق الأوسط، وأن اليابان ستتعاون بشكل نشط مع جهود الأطراف المعنية من أجل السلام.

إذن ما الأبعاد الحقيقية لهذه الزيارة؟ الواقع أنه من خلال استعراض رؤى وأهداف الطرف الفلسطينى، والطرف اليابانى يتضح التالى:

١ ـ أن الطرف اليابانى يستهدف من خلال الدعوة الرسمية ممارسة دور ما فى أحداث المنطقة العربية من خلال القضية الفلسطينية ـ بغض النظر عن حجم هذا الدور. ويتضح هذا الهدف من خلال رفض اليابان ضغوط إسرائيل واحتجاجاتها، سواء على لسان وزير خارجية إسرائيل فى لقائه بوزير خارجية اليابان خلال جلسات الجمعية العامة الأخيرة، أو على لسان المتحدث الرسمى للسفارة الإسرائيلية فى اليابان، وذلك لمنع الزيارة ووصف إتمام الزيارة بأنه انتشار للعنف وتعزيز له، كما أن مقابلة رئيس الوزراء اليابانى بنفسه ووزير الخارجية ورؤساء المجالس النيابية وغيرهم من رؤساء الأحزاب، تأكيد للأهمية التى توليها الدولة اليابانية لهذه الزيارة وتأييدها.

٢ ـ أن الطرف اليابانى فى ممارسته لهذا الدور يتسم بالتوازن. فعلى الرغم من الاستقبال الرسمى للزعيم عرفات، ومناداته فى اللقاءات العامة «بسيادة الرئيس» طبقًا لما تناقلته وكالات الأنباء، فإن الحكومة اليابانية لم تعترف بالدولة الفلسطينية رسميًا، وإنما اكتفت برفع درجة التمثيل الفلسطينى إلى «البعثة العامة الدائمة لفلسطين» بدلاً من مكتب منظمة التحرير الفلسطينية. وعلى الرغم من أن الفارق بين البعثة العامة، وبين السفارة هو توافر الحصانات الدبلوماسية، فإن رفع التمثيل فى حد ذاته والتعامل مع اسم فلسطين بدلاً من منظمة التحرير هو اعتراف ضمنى فى تقديرنا. وفى تعقيب لأحد

مسئولى الخارجية اليابانية عن عدم اعتراف طوكيو بدولة فلسطين المستقلة، أشار إلى «أننا لا نعتقد أن دولة فلسطين لها المستوى التمثيلى نفسه للدول فى القانون، ومن الناحية القانونية، فإن اليابان تعترف بالدولة التى تبسط السيادة على أرضها وشعبها».

ولكن يلاحظ أن اليابان فى هذه الخطوة تأتى فى إطار الموقف الغربى بصفة عامة، فقد سبقتها إلى هذه الخطوة فرنسا فى يناير الماضى، وإيطاليا فى مايو الماضى أيضًا. علاوة على أنها تأتى فى إطار التوازن النسبى بين إسرائيل والفلسطينيين، فى إطار طبيعة العلاقة الخاصة بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

٣ـ استهدف الطرف الفلسطينى بالانفتاح على الشرق وزيارة اليابان أولاً: الرغبة فى رفع التمثيل الفلسطينى، إن لم يكن الاعتراف الكامل بالدولة الفلسطينية، وإن كان هذا لم يصبه النجاح فى الوقت الحاضر، ومحاولة إشعار الحكومة اليابانية بأهمية دورها السياسى فى المنطقة ليتوازى مع الدور الاقتصادى وطبيعة العلاقات مع الأطراف المختلفة فيها. ولذلك لوحظ لهجة متشددة فى كثير من لقاءاته الرسمية حملت معنى التحذير. وقد اتضح ذلك من خلال كلمات عرفات دور أخلاقى واقتصادى: «إن اليابان لم تقم بعد بالدور الذى من المفترض أن تقوم به فى عملية السلام، بحسبان أنها ثانى دولة اقتصادية فى العالم، ومن لا يشارك فى عملية السلام الآن لن يشارك فى أى شىء بعد إقرار هذا السلام، كما أشار إلى أن اليابان بوصفها قوة اقتصادية عالمية، لها دور أخلاقى واقتصادى مهما يكن يجب أن تقوم به فى الشرق الأوسط.

وذكر منبهًا ومحذرًا: «إن العلاقات التجارية بين اليابان وإسرائيل نمت بصورة كبيرة فى الآونة الأخيرة، حيث تضاعفت خلال السنوات الأربع الماضية (٨٥ـ١٩٨٩م) وارتفعت من ٣٨٥ مليون دولار عام ١٩٨٥م، إلى ١,١ مليار دولار العام الماضى حسب الإحصاءات اليابانية، وهو ما يجعلنا لا نطالبكم بإعادة النظر فى ذلك من أجلنا، بل من أجلكم أنتم، وعليكم أن تضعوا نصب أعينكم الميزان التجارى بين بلادكم والأمة العربية. فمثل هذا التطور ليس من مصلحة اليابان، التى ترتبط بالدول العربية فى الجزء الأكبر من وارداتها النفطية. وإنه لمن الإنصاف التام لليابان أن تنشد الربح بصفتها بلدًا مهيئًا للتجارة، ومن الإنصاف التام أيضًا أن توازنوا بين هذه المصالح ومصالحكم مع الشعب الفلسطينى».

وهكذا يتضح أن الرئيس عرفات واجه الحكومة اليابانية برؤية مدروسة أشعرت اليابانيين بمتابعة مضمونية لسياساتهم من جانب الطرف الفلسطينى، وهو ما يعكس مواجهة شجاعة، وفى نفس الوقت التحذير ولفت النظر لأهمية توازن الموقف اليابانى إزاء الطرف العربى الفلسطينى، والطرف الإسرائيلى.

٤ ـ أكد الطرف الفلسطينى على رغبته فى التخطيط من الآن لبناء الدولة الفلسطينية، ولذلك فقد ركز فى مباحثاته على البعد الاقتصادى والتباحث بشأن الدعم اليابانى لإقامة الصناعات والبنية التحتية من مرافق وغيرها فى الدولة المزمع إقامتها فعليّا، وأن التخطيط لذلك يبدأ من الآن مشيراً للطرف اليابانى بضرورة تزويد الدولة بالتكنولوچيا الحديثة والمساهمة فى إقامة قاعدة صناعية كبرى فى فلسطين، كما كانت هناك مطالبة من الفلسطينيين بضرورة التعامل اليابانى مع السلع الفلسطينية بنفس تعاملهم مع السلع الإسرائيلية من حيث الأفضليات وغيرها، وكذلك فقد طالب الطرف الفلسطينى بضرورة زيادة الدعم اليابانى الحالى والمقدر بعشرة ملايين دولار إلى أكثر من ذلك. وقد وعدت الحكومة اليابانية بدراسة ذلك والتفاعل معه فى أقرب فرصة ممكنة.

ونفس الأبعاد المستهدفة من وراء زيارة عرفات لليابان هى نفس الأهداف بشكل كبير المستهدفة من وراء زيارة الصين التى تصر على عدم تبادل التمثيل الدبلوماسى مع إسرائيل إلا بعد انسحابها من الأراضى العربية المحتلة، وكذلك تؤيد الكفاح المسلح للفلسطينيين لإقامة دولتهم، مع التأكيد على إمكانية التوصل للسلام من خلال المفاوضات بقصد المؤتمر الدولى، وضرورة الاعتراف المتبادل بين الطرفين.

وقد استقبل الرئيس الصينى ياسر عرفات فور وصوله، واستقبله أيضًا رئيس الوزراء الصينى استقبالاً رسميًا، وعقدت محادثات رسمية مع المسئولين فى الصين. وهى زيارة تأتى فى إطار تدعيم العلاقات الفلسطينية الصينية الحالية إلى الأفضل.

ولا شك فى أن الزيارة فى حد ذاتها ـ سواء لليابان أو الصين ـ هى محاولة جادة من القيادة الفلسطينية تعكس رؤية متكاملة لها على الصعيد الدبلوماسى بهذا الانفتاح الفلسطينى على الشرق بمحاولتها جذب الدب الصينى لممارسة دوره الحقيقى وبشكل إيجابى تجاه المنطقة، وفى الوقت نفسه محاولة خلق التوازن لدى العملاق الاقتصادى اليابانى فى تعامله مع أطراف المنطقة.

وفى حقيقة الأمر، فإن الشرق مرشح لأن يشهد معركة وصراعًا ديپلوماسيين بين الطرفين العربى والإسرائيلى. فمع نهاية شهر نوفمبر ١٩٨٩م، سيقوم أرنيز وزير خارجية إسرائيل بزيارة اليابان، وهو ما نتوق لمعرفة نتائجه، ولكن ستعكس هذه الزيارة مدى القلق الإسرائيلى لزيارة عرفات التى تمت بناء على دعوة رسمية من الحكومة اليابانية.

والأمر لا يجب أن يتوقف عند هذا الحد - أى عند مجرد زيارة عرفات - ولكن لا بد من مواصلة الجهود الديپلوماسية، وتبادل الزيارات على أعلى مستوى، وممارسة الضغوط الممكنة من الطرف العربى تجاه الشرق لكسب المعركة الديپلوماسية فى هذه المنطقة الحيوية التى يرشحها كثير من المراقبين ومحللى السياسة المرموقين لأن تكون القوة الجديدة على الخريطة الدولية مع مطلع القرن الحادى والعشرين.

* * *

المبحث الثانى

القدس.. وإشكالية إقامة الدولة الفلسطينية (*)

تُعَدّ قضية القدس من القضايا الرئيسية فى إدارة عملية السلام العربى / الإسرائيلى، وذلك لاعتبارات عديدة. ومن بين هذه الاعتبارات ما يتعلق بالمركز الدينى لهذه المدينة المقدسة التى تضم مواقع لها قدسيتها فى نفوس أصحاب الديانات السماوية الثلاث (الإسلام ـ المسيحية ـ اليهودية)، فضلاً عن وضع هذه المدينة من حيث إنها أراض محتلة من عام ١٩٦٧م، كجزء من الضفة الغربية، من عدمه. فإسرائيل تصر على احتكار الوضع الدينى فى هذه المدينة من حيث إنها الأصل فيها باعتبار أن اليهودية أسبق من الديانتين الأخريين. كذلك فإن هناك فريقًا يسعى إلى تعميق الخلاف بين الطرفين المسلم واليهودى من زاوية أن المدينة لا تتعلق بالمسيحيين، وذلك ضمانًا للمساندة الغربية لإسرائيل فيما تفعله فى هذه المدينة الدينية. ومن ثم فإن إسرائيل تصر أيضًا على أن هذه المدينة تم تحريرها لصالح الإسرائيليين واليهود فى يونيه ١٩٦٧م، حيث كان قد احتلها العرب وتم استردادها منهم. على عكس الفلسطينيين العرب الذين يصرون فى المقابل على أن القدس عاصمة الدولة الفلسطينية وهى محتلة منذ عام ١٩٦٧م ولا بد من تحريرها كاملة. ولدى بعض الاتجاهات الفلسطينية فإنه يمكن اقتصار التحرير على القدس الشرقية التى تضم المسجد الأقصى والحرم الإبراهيمى فى الخليل لكى تكون عاصمة الدولة الفلسطينية الجديدة.

وعلى الرغم من السير فى مباحثات كثيرة، وخاضت الأطراف العربية فى مواجهة إسرائيل مشوارًا فى عملية السلام تبلور فى التوصل إلى اتفاقية مدريد السلام فى أكتوبر ١٩٩١م كإطار مرجعى لعملية السلام، ثم اتفاق أوسلو ١، وأوسلو ٢، ثم اتفاق الأردن / إسرائيل، فإن إسرائيل بعد وصول نتنياهو للحكم ورئاسة الحكومة الإسرائيلية

(*) نشرت بمجلة «القادة»، المجلس الأعلى للشباب، مايو ١٩٩٧م، ص ٣٢، ٣٣.

فى نهاية مايو ١٩٩٦م، بدأت السير فى طريق مختلف ملىء بالأشواك، والصعاب مما كان له تأثيره السلبى على استمرارية المفاوضات بين العرب وإسرائيل. فبنيامين نتنياهو، رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالى، وهو من كتلة الليكود، جاء ببرنامج يحمل «لاءات» كثيرة، منها: لا للقدس، ولا للمستوطنات، ولا للانسحاب من جنوب لبنان، والجولان، ولا لتوسيع سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى، ولا لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ولا للانسحاب وإعادة الانتشار فى «الخليل». بعبارة أخرى إنه يقول «لا» لكل عملية السلام، حيث يطرح مفهومًا جديدًا هو: «الأمن مقابل السلام»، بدلاً من مفهوم «الأرض مقابل السلام». وهو بالتالى يقول: لا - أيضًا لاتفاق مدريد فى أكتوبر ١٩٩١م الذى انطلق منه أساس مفهوم الأرض مقابل السلام، ومن اعتبار قرارات الأمم المتحدة رقم (٢٤٢، ٣٣٨، ٤٢٥)، أساس عملية التفاوض. وبالتالى فقد قال: لا - لاتفاق أوسلو بين الفلسطينيين وإسرائيل.

ولا شك فى أن هذه الكثرة الغالبة من اللاءات الشهيرة لنتنياهو، قد فرضت ظلالاً من الشكوك على عملية السلام، وبخاصة وأنها جاءت فى خضم عملية الانتخابات الأمريكية الأخيرة، حيث نجح الرئيس كلينتون، الذى استثمر بداية عملية السلام فى عهد خلفه الرئيس بوش، ليستكمل المشوار، وقد أحرز فيها عدة اتفاقات بين الطرفين العربى والإسرائيلى، كانت بمثابة خطوات على الطريق. وقد أسهم نجاح كلينتون وعوامل ضغط إقليمية ودولية، فى مقدمتها الضغوط العربية التى تبلورت ابتداء من مؤتمر القمة العربى فى يونيه ١٩٩٦م، إلى إحراز اتفاق الخليل فى فبراير ١٩٩٧م، على الرغم من عدم توافق كل ما اتفق عليه مع الطموحات الفلسطينية، ولكن يكفى أن يكون نتنياهو نفسه هو الذى وقع الاتفاق، بعد أن كان يقول: «لا لذلك». ويبدو أن نتيجة هذا التصرف، هو تعرض نتنياهو لضغوط داخلية، أبرزت تناقضاته وهزيمته فيما سبق أن قال «لا» فيه. ولمحاولة إثبات عدم الخضوع للضغوط العربية والفلسطينية، فإنه سرعان ما وقع الاتفاق، وسرعان ما بدأ يثير المتاعب فى تنفيذه. وحتى يصل إلى وقف كل المباحثات والمفاوضات إلا على طريقته الخاصة التى من الواضح أنها لا يمكن أن توصل الأطراف إلى شىء، قام بإثارة ورقة القدس لإثبات مقولته «لا» للتباحث بشأن هذه المدينة. فقام بإجراءين متتاليين: غلق المكاتب الفلسطينية فى القدس الشرقية وطرد ممثلى السلطة الفلسطينية منها، بالإضافة إلى الإعلان عن بناء مستوطنة جديدة على

جبل «أبو غنيم» وكان هذان الإجراءان المتتاليان لهما من وقع رد الفعل الكثير. فقد تحركت السلطة الفلسطينية إزاء الأمر ولم تسكت على هذا الوضع الردىء والتصرف غير العقلانى المعوق لعملية السلام، وتواكبت هذه الإجراءات مع زيارة الرئيس مبارك إلى الولايات المتحدة، مما كان له تأثير فى تصريحات الرئيس التى رفضت بشكل قاطع مسألة المستوطنات، وأى مستوطنات جديدة، واستنكر هذه التصرفات الإسرائيلية غير المسئولة، إلى حد أنه طالب نتنياهو بالاستقالة بعد رد الفعل السيئ ضده. فما كان من نتنياهو إلا أن تراجع عن أحد الإجرائين (الأقل أهمية)، وهو إعادة فتح المكاتب الفلسطينية فى الأرض الشرقية للقدس، فى الوقت نفسه الذى تحدى فيه الرأى العام الإقليمى والدولى والعالمى، وبدأ فعلاً فى إيجاد مستوطنة أبو غنيم، وتسوية الأرض تمهيدًا لإنشائها.

وبكل أسف، فإن الولايات المتحدة قد أسهمت فى تشجيع إسرائيل على المضى قدمًا فى هذا الطريق، وذلك باستخدامها «الڤيتو» مرتين خلال أسبوعين فى مجلس الأمن لتجهض كل الجهود والإجماع الدوليين على إدانة إسرائيل. وكانت تصريحات كبار المسئولين الأمريكيين فى الولايات المتحدة غير حاسمة عندما أعلنت «سياسة بناء المستوطنات عمل لا يشجع على عملية السلام». واكتفى الموقف الأمريكى بأن أصبح فى دور المتفرج.

إلا أن الجهود نجحت على الصعيد الإسلامى فى عقد قمة إسلامية طارئة فى پاكستان، ناقشت الأمر، وأصدرت بيانات حاسمة إزاء هذا الموضوع بالإدانة الكاملة لإسرائيل، وإقرار وقف كل إجراءات التطبيع مع هذه الدولة التوسعية. كما نجحت المجموعة العربية فى استصدار قرار فى الجمعية العامة للأمم المتحدة بإدانة هذه التصرفات الإسرائيلية. وهناك فى الطريق قرار آخر بعد الاستخدام الثانى للڤيتو من قبل الولايات المتحدة فى مجلس الأمن.

والواقع أن سياسة الاستيطان فى القدس، كانت من أفكار حزب العمل. حيث يوجد (١٧) مستوطنة داخل القدس بدأها جميعًا حزب العمل، وتعتبر المستوطنة الجديدة رقم (١٨) فى القدس من جانب الليكود، هى بداية لتأكيد تلاقى الطرفين وهى مصير القدس لتصبح بيد الإسرائيليين تمامًا. وكان من إصرار نتنياهو على المضى قدمًا

فى هذا الطريق، أن تفجرت أحداث عنف من جانب القوى المتشددة الفلسطينية (الجهاد ـ حماس) فى داخل تل أبيب، وفى الضفة الغربية. فضلاً عن عودة الانتفاضة مرة أخرى فى مواجهة الاحتلال الفلسطينى.

* وإزاء كل ذلك يثور السؤال: ما العمل إزاء هذه التصرفات الإسرائيلية التى تتسم بالعنف ومعاداة السلام؟ وفى تقديرى أن الخطوات التالية قد تقود إلى الطريق الصحيح.

* إنشاء جهاز أو صندوق لتمويل فكرة شراء الأراضى فى القدس لصالح الفلسطينيين لتوسيع نفوذهم مستقبلاً، وترجيح كفة التفاوض فى مواجهة إسرائيل، ومجابهة المشروع الاستيطانى لها.

* التفكير فى إثارة «الورقة القبطية» للمسيحيين الغربيين، لتشجيعهم على تأييد الموقف العربى الفلسطينى فى القدس بإجراءات عملية.

* ترجمة الموقف العربى لإجراءات عملية، تزرع المصداقية لدى جميع المستويات الإقليمية والدولية، لتسهم بالتالى فى توليد ضغوط على إسرائيل للتراجع عن هذه السياسة الاستيطانية.

* تشجيع المقاومة الفلسطينية فى الداخل لتكون أداة ضغط على إسرائيل بإعادة النظر فى هذا الطريق غير السلامى.

* استمرار مؤسسة القمة العربية؛ لأنها تثير رعب إسرائيل، ولنتذكر رد الفعل الإسرائيلى ومن نتنياهو نفسه عندما تم عقد القمة العربية الأخيرة فى يونيه ١٩٩٦م.

* والأمر جد خطير، ويحتاج إلى تركيز من جانب العرب إزاء هذه القضية الحساسة دينيًا والتى تحتاج إلى أدوات كثيرة للتعامل معها، وبدون ذلك فإن «العوض على الله» فى قدسنا الشريفة ومع ذلك فإن الأمل يحدونا فى نجاح الموقف العربى بإذن الله.

* * *

المبحث الثالث

إعلان الدولة الفلسطينية من خلال جيل القرن العشرين(*)

كان إعلان الدولة الفلسطينية فى ١٥ نوفمبر / ١٩٨٨م حدثًا غير عادى ولا بد من الوقوف أمامه تأملاً وتحليلاً واستشرافًا للمستقبل. فقد جاء فى نهاية جلسات المجلس الوطنى الفلسطينى وهو المؤسسة التشريعية للفلسطينيين التى لها السلطة الكاملة فى إصدار مثل هذه القرارات الكبرى، وجاء أيضًا فى أعقاب انتخابين مهمَّين، وهما الانتخابات الإسرائيلية، ثم الانتخابات الأمريكية، ومن ثم فإن مسألة ميقات إصدار هذا القرار يمثل أهمية كبرى وقد حالفها التوفيق إلى حد كبير. ولا شك فى أن هذا التاريخ الذى أعلن فيه هذا القرار سيظل محوراً لأحداث كبرى قادمة، ومركزًا رئيسيًا للتفاعلات القادمة فى هذه المنطقة.

وفى ضوء هذه المقدمة يمكن تناول عدد من النقاط المهمة

أولاً: أن هذا القرار جاء نتاجًا لجملة أحداث كبرى فى المنطقة محورها الرئيسى انتفاضة الشعب الفلسطينى فى داخل الأرض المحتلة منذ ما يقرب من عام، واستمرارها بدون انقطاع، وكثافتها بدون انخفاض، مما كان له أبلغ الأثر فى ميل ميزان القوى فى أحد أبعاده لصالح الفلسطينيين فى مواجهة إسرائيل. علاوة على ذلك القرار الأردنى بفك الروابط بين الأردن والضفة الغربية فى ٣١ يوليو ١٩٨٨م الذى اختلف حوله الكثيرون مؤيداً ومعارضًا ومتحفظًا، وفى جميع الأحوال سيبقى لهذا القرار دلالاته الكبرى فى تاريخ القضية الفلسطينية إيجابًا بغض النظر عن النوايا الموجودة لدى الطرف الأردنى، وقد عجل هذا القرار بتواتر الأحداث واندفاعها ناحية فكرة إعلان الدولة الفلسطينية متجاوزًا الآراء المطروحة كالاكتفاء بحكومة فى المنفى،

(*) نشرت بجريدة الجمهورية، ١٥ / ٦ / ١٩٨٩م.

أو استمرار الأوضاع كما هى عليه، . . . إلخ. ثم تلك الجهود الفلسطينية لتهيئة البيئة العربية والدولية للأفكار الفلسطينية المُزمع إعلانها والتى من أبرزها لقاء العقبة بين «مبارك، وعرفات، وحسين»، مما ساعد إلى حد كبير على إعداد المسرح الإقليمى والدولى لقبول قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى.

ثانيًا: أن قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى جاءت ترجمة لمجمل العوامل الداخلية بصفة أساسية. فالعامل الداخلى فى نظرنا هو الأساس فى تحريك الصراع وبدونه تبقى الأمور كما هى دون أن يحركها ساكن مهما كانت قوة العوامل الخارجية. فقضايا التحرير والاستقلال الوطنى لدول العالم لم تأت إلا بفضل عوامل داخلية فيها وليس بفضل عوامل خارجية أهدت الاستقلال للشعوب على طبق من ذهب أو حتى فضة أو حتى على طبق صفيح!!

ومن هنا فإن تقدير الانتفاضة ووضعها فى النصاب الصحيح فى الصراع العربى الإسرائيلى، يجعل من هذه الانتفاضة الشعبية الفلسطينية ـ والتى أعدّها ثورة شعبية حقيقية ـ محور التغيرات التى أعقبتها فى مسار القضية الفلسطينية بصفة خاصة، ومسار الصراع العربى الإسرائيلى بصفة عامة.

ومن ثم فإن فهم مجمل التطورات التى شهدتها المنطقة يأتى فى إطار قوة وتأثير العوامل الداخلية وهى لُب القضية بمجملها. فهل كان أحد يتصور السعى الدءوب من الولايات المتحدة خلال عام الانتخابات فى القضية الفلسطينية بغض النظر عن المقاصد، لولا تفجر الانتفاضة أو الثورة الشعبية فى داخل فلسطين المحتلة؟ وهل يتصور أحد ذلك التطور فى الموقف الأوروبى والحديث عن حقوق الشعب الفلسطينى فى إقامة وطن له وهو ما سمعناه من بعض قادة الدول الأوروبية كفرنسا على سبيل المثال؟ ألم يتحرك العرب ـ ولو على استحياء ـ كرد فعل للانتفاضة بغض النظر عن حصاد هذا التحرك البطىء؟

ومن ثم فإن العامل الداخلى سيظل هو المتغير الأساسى فى الصراع العربى الإسرائيلى حاضرًا ومستقبلاً، وأن العوامل الخارجية ما هى إلا رد فعل مُجبر له.

ثالثًا: أن قرار إعلان الدولة الفلسطينية يمثل أملاً كبيراً لجيل بل أجيال مختلفة. فكثيرون يعانون من جراء استمرار هذه القضية طيلة الفترة الطويلة الماضية بدون حل، ولكن مع هذا الإعلان عن إقامة الدولة تنفس الكثيرون الصعداء، وشعروا بأنه من

الممكن الحديث عن دولة فلسطينية، بل يمكن لهم أن يروا مثل هذه الدولة حقيقة واقعة قبل أن يرحلوا إلى مثواهم الأخير. فتتابع الأحداث طيلة العام (١٩٨٨م). بإيقاع سريع ومتلاحق وبكثافة غير معتادة خلق الأمل عند الشعب العربى، وجدد حيويته فى التفاعل مع مسارات هذه القضية بعد ما خبت مؤقتًا منذ أحد عشر عامًا، وأشعل فى نفوسنا كجيل وسط بأنه من الممكن تحقيق الحلم الذى ظل يراودنا واستنزف كثيراً من طاقاتنا وهو إقامة هذا الكيان الفلسطينى مرة أخرى بعد أربعين عامًا حاول الإسرائيليون ومن يساندهم أن يطمسوه.

رابعًا: أن هذا الإعلان يثير تحديات كبيرة فى الأيام القادمة أى فى المستقبل، وأن الأمر لا يقف عند مجرد الإعلان، وإلا أصبحنا واهمين. فهناك حتمية للسعى نحو استمرارية الضغوط كافة على إسرائيل والمجتمع الدولى ومحورها استمرارية الثورة الداخلية فى الأرض المحتلة لإجبار إسرائيل على ترك هذه الأراضى. وإلى جانب ذلك يستدعى الأمر ضرورة التئام الجسد الفلسطينى، وتأكيد استقلاليته ووحدته درءًا لهدر طاقاته فى صراعات جانبية، وضرورة التئام الجسد العربى من الطعنات والجروح التى أصابته طوال السنوات الإحدى عشرة الماضية لإعادة حشد طاقاته الحقيقية لتمكين إقامة الدولة الفلسطينية فعليًا، حتى يتمكن العرب من بحث قضايا مستقبلية لم يعد هناك من مكان لتجاهلها ومن أهمها الكيان العربى فى مواجهة الكيانات العالمية الأخرى - أى فى مواجهة عالم يتجه إلى التوحد فى قطاعاته المختلفة كما سيحدث فى ١٩٩٢م عندما تعلن أوروبا الموحدة.

وأخيرًا: فإنه على الرغم من الفرحة الكبرى التى عمت الجماهير العربية فى كل مكان فى أعقاب إعلان قيام الدولة الفلسطينية فى الخامس عشر من نوفمبر ١٩٨٨م حيث تراءى لهذا الجيل أن يتحدث عن دولة فلسطينية كانت مجرد سراب من قبل، فإن الأمر يقودنا إلى تحديات كبيرة وهموم أكبر يحملها الشعب العربى على أكتافه تتمثل فى إيجاد الدولة الفلسطينية على الأرض العربية المحتلة فعليًا، بل هناك من التحديات وما يدور فى الأفق كثير ولكن لهذا حديث آخر حتى لا تسرقنا الأحلام. فإذا كان قد تراءى لهذا الجيل فى هذه الأيام أن يتحدث عن «إعلان» إقامة الدولة الفلسطينية، فهل يمكن لهذا الجيل أيضًا أن يرى الدولة الفلسطينية العربية كيانًا ذا سيادة حقيقية على أرضه؟ هذا هو ما سيكون محورًا لأحاديث الأيام القادمة.

المبحث الرابع

مأزق الإعلان عن إقامة الدولة الفلسطينية (*)

يمثل إعلان الدولة الفلسطينية رسميًا فى الرابع من مايو (١٩٩٩م)، مُعضلة كبرى أمام القيادة الفلسطينية فى هذه الآونة. فالصحيح أن الإعلان فى الموعد المحدد بالرابع من مايو ١٩٩٩م يأتى تجسيدًا لاتفاقات رسمية سابقة برغم سبق تأجيلها من قبل فى ضوء سياسة التعنت الإسرائيلية فى عهد نتنياهو والمساندة الأمريكية له. ومن ثم فإنه وفقًا لما استقر عليه فى القانون الدولى، فإنه من الضرورى احترام الاتفاقات المعقودة بين دولتين وقعتا عليها بإرادة شعبيهما. وكما سبق أن تم الاتفاق بين الدولتين منذ أوسلو ١ وما أعقبها، فإن إعلان الدولة الفلسطينية مسألة إجرائية أكثر مما تحتاج إلى موافقة جديدة بين الدولتين (فلسطين - وإسرائيل) ولذلك فإنه طبقًا لمقررات المعاهدات الدولية، فإنه يجوز للطرف الفلسطينى أن يعلن عن دولته المستقلة فى الموعد المتفق عليه دون انتظار لموافقة الطرف الثانى وهو إسرائيل.

فالحديث إذن عن «الشرعية القانونية» لإعلان الدولة الفلسطينية فى الرابع من مايو القادم، هو حديث عن شرعية سليمة ولا تحتاج إلى جدل، وهى فى المعنى الأخير مسألة تحصيل حاصل دونما حاجة إلى جهد فى التفكير والنقاش.

* ولكن ما المعضلة إذن إذا كان أمر الإعلان هو بهذه الصورة البسيطة والتى يغلب عليها الطابع الإجرائى أكثر منه طابعًا ذا مضمون؟

فى اعتقادى، أن المعضلة الرئيسية فى الموضوع تكمن أساسًا فى «الشرعية السياسية» لفكرة إعلان الدولة الفلسطينية فى الموعد المحدد سلفًا - ونعنى بالشرعية السياسية القبول الفعلى بهذا الإعلان من جانب الفلسطينيين عن دولتهم. فهل يمكن تصور أن

(*) نشرت فى جريدة «الاتحاد» الإماراتية، فى: ٢٤ أبريل ١٩٩٩م.

يتم قبول دول العالم لهذه الدولة الجديدة، أم يصعب التفاعل الدولى مع هذا القرار الفلسطينى فى وسط الظروف الإقليمية والدولية؟ وهل يمكن الذهاب إلى أن القبول الدولى من القوى الكبرى هو أساس الشرعية السياسية فى هذه الظروف الدولية الحالية أم لا؟ وهل لو أعلنت السلطة الفلسطينية بزعامة عرفات عن قرار بالإعلان عن الدولة الفلسطينية من جانب واحد فى الرابع من مايو القادم، يمكن أن يقودها إلى مكاسب أم إلى خسائر؟

إن التقدير الفعلى لوزن هذا القرار الفلسطينى بالإعلان من عدمه، ينبع من درجة الإدراك الفعلى للبيئة المحيطة بالسلطة الفلسطينية داخليًا وإقليميًا ودوليًا.

فقراءة البيئة الواقعية للقرار الفلسطينى فى هذا الصدد، تشير إلى وجود عدة عوامل لا بد من أخذها فى الحسبان، ومنها:

١ـ الانتخابات الإسرائيلية

من الملاحظ أن ورقة إعلان الدولة الفلسطينية فى الرابع من مايو (١٩٩٩م)، ليست ورقة ذات أهمية كبرى فى معركة الانتخابات الإسرائيلية، والدليل على ذلك هو الاتفاق الإجماعى على تحديد موعد ١٦ مايو لإتمام هذه الانتخابات، بعد فوات الموعد الرسمى للإعلان عن هذه الدولة. والهدف كما هو واضح تفويت الفرصة على الفلسطينيين للإعلان المنفرد عن دولتهم، وتعريضهم لضغوط خارجية تحثهم على عدم الإصرار على الإعلان عن الدولة فى هذه الآونة. فالصحيح أن بعض القوى السياسية فى إسرائيل ككتلة العمل توافق على الدولة الفلسطينية من حيث المبدأ، وهذا يستدعى عدم التعجل فى الإعلان قبل الانتخابات الإسرائيلية، على عكس قوى سياسية أخرى فى مقدمتها كتلة الليكود والتيارات الدينية ترفض نهائيًا مجرد فكرة وجود دولة فلسطينية. ولذلك فإن سياسة نتنياهو الليكودى إزاء هذا الموضوع، بوصفه رئيس الحكومة حاليًا، ترفض إعلان عرفات عن دولته فى الرابع من مايو، فى الوقت الذى يتبع فيه منهجًا لتوظيف الولايات المتحدة فى ممارسة الضغوط على عرفات لإقلاعه عن أى قرارات انفرادية. بالإضافة إلى ذلك نلاحظ التهديدات المتتالية من نتنياهو، بالإقدام على إعادة احتلال أراضى السلطة الفلسطينية، وطرد عرفات، ومعاودة فكرة

الحصار للفلسطينيين مرة أخرى، فضلاً عن وجود خطط كثيرة لمقاومة هذا الاتجاه الفلسطيني.

وبالتالى فإن مسألة مناخ الانتخابات الإسرائيلية تساهم فى خلق معضلة أمام القيادة الفلسطينية التى عليها أن تدرك حقائق هذا الوضع لكيفية القفز عليها بما فيه المصلحة الوطنية الأفضل للشعب الفلسطينى فى هذه المرحلة.

٢ـ الضغوط الأمريكية فى اتجاه تأجيل الإعلان عن الدولة الفلسطينية

فقد لوحظ على المستوى الرسمى أن هناك إشارات كثيرة وردت على لسان وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت وعدد من مساعديها، تشير إلى ضرورة تأجيل الإعلان الفلسطينى عن دولتهم فى الرابع من مايو القادم. وقد نوهت أولبرايت بإمكانية الاعتراف الفورى من جانب الولايات المتحدة بالدولة الفلسطينية فور الإعلان عنها فى الموعد الجديد الذى يمكن الاتفاق عليه، مع التهديد بوقف المساعدات للسلطة الفلسطينية فى حالة إصرار قيادتها على الإعلان من جانب واحد فى ظل هذه الظروف. وقد دخل الكونجرس الأمريكى دائرة الضغوط على الفلسطينيين ومساندة الإسرائيليين، بمطالبة السلطة الفلسطينية رسميًا بتأجيل الإعلان عن الدولة فى الموعد المقرر، والتهديد رسميًا بوقف المساعدات لها من جانب، وإعادة النظر فى وضع التمثيل الدبلوماسى للسلطة الفلسطينية داخل واشنطن الذى يتجدد سنويًا. والصحيح أن الإدارة الأمريكية لم تعلق على هذه القرارات من الكونجرس، إلا أنها تراعى ما يتخذ فى هذا الشأن من جانب الكونجرس عند الإعلان عن قراراتها بصفة نهائية. وتوقعاتى أن تستمر الإدارة الأمريكية فى الاستجابة لقرارات الكونجرس، وممارسة الضغوط على الفلسطينيين لإضعاف موقفهم وإحراجهم أمام النظام الدولى بعدم إضفاء الشرعية السياسية على هذا القرار الانفرادى. ومن ثم فإن الولايات المتحدة رسميًا وغير رسميًا، تمارس سياسة «العصا والجزرة» فى هذا الشأن.

٣ـ مواقف الدول الكبرى الأخرى

لقد قام الرئيس ياسر عرفات بجهود كبيرة فى الأيام السابقة، بزيارته لعدد من الدول العربية، وعدد كبير من دول أوروبا الغربية وروسيا، وبعض دول آسيا، وكلها تصب فى محاولة التعبئة الدبلوماسية للدول الكبرى المؤثرة فى النظام الدولى،

للموافقة على إعلان الفلسطينيين عن دولتهم فى الموعد المقرر فى الرابع من مايو القادم. إلا أن متابعة مواقف الصين وروسيا وفرنسا بالذات، تشير إلى أن هذه الدول تؤيد إعلان الدولة الفلسطينية، بشرط توافر الظروف الأفضل لهذا الإعلان منعًا لأى خسائر، ودعمًا للسلطة الفلسطينية والاستقرار فى المنطقة. وقد عبّر عن ذلك بوضوح «هوبير مندرين» وزير خارجية فرنسا الذى قال: «إن للسلطة الفلسطينية الحق فى إعلان دولة طبقًا للاتفاقات السابقة التى انطلقت على أساسها عملية السلام سواء فى «مدريد أو أوسلو أو واى ريفر». ولكن يجب أن يتم هذا الإعلان عن الدولة فى أفضل الظروف الممكنة لمستقبل الفلسطينيين».

ولذلك فإن أخذ هذه المواقف المشروطة بتوافر الظروف الأفضل فى الاعتبار، يسهم فى ضرورة مراعاة ذلك فى اختيارات السلطة الفلسطينية فلم يلاحظ موقف حاسم لهذه الدول فى تأييد الإعلان المنفرد عن الدولة الفلسطينية فى مايو ١٩٩٩م.

٤ـ الاتجاهات المتباينة داخل السلطة الفلسطينية إزاء هذا الموضوع

يلاحظ وجود فريقين، **أحدهما**: يؤيد الإعلان الانفرادى والفورى عن الدولة فى الموعد المقرر سلفًا وفقًا للاتفاقيات المبرمة، **والثانى**: يسعى إلى التفكير فى التأجيل سعيًا نحو خلق ظروف أفضل، وتحقيق مكاسب أوسع للسلطة الفلسطينية والدولة المتوقعة. والصحيح أن الجانب الأقوى هو فى الإعلان عن الدولة فى الموعد المحدد دعمًا للمصداقية فى شرعية النخبة الحاكمة فى فلسطين. وهناك قوى كبيرة منها الجهاد وحماس، وإن كانت مع الإعلان الفورى، إلا أنها ترى أن ياسر عرفات غير قادر فى هذه المرحلة على الإعلان الانفرادى. والمتابع لتصريحات ياسر عرفات فى الوقت الحالى، فإنها وإن كانت تميل إلى التشدد فى الإعلان عن الدولة الفلسطينية فى موعدها المقرر فى الرابع من مايو القادم، إلا أنه يترك مجالاً للنقاش والتراجع فى الوقت المناسب، والتلميح بإمكانية التأجيل يتضمنها خطابه الحالى وإن كان بصورة غير مباشرة. كما يلاحظ أن لهجة ياسر عرفات إزاء تهديدات نتنياهو بضم مناطق السلطة الفلسطينية، تتسم بالتحدى حيث يرد بقوله: «**إننا مستعدون لخوض معارك كرامة كل يوم لمواجهة أى محاولة لانتقاص حق الفلسطينيين فى إقامة دولتهم المستقلة**».

* وعلى أى حال فإن هذه العوامل المختلفة تشير إلى ضرورة تأجيل الإعلان عن

الدولة الفلسطينية فى الرابع من مايو ١٩٩٩م سعيًا نحو تعظيم المكاسب واستثمارًا لموجة التعاطف الدولى والعربى مع ضرورة إعلان الدولة الفلسطينية، ولكن فى ظروف أفضل مما هى عليه الآن. حيث تكون الانتخابات الإسرائيلية قد انتهت ويكون نتنياهو المعوق لعملية السلام أساسًا قد رحل، وربما يكون المناخ أصبح مواتيًا لتفاوض أفضل مع الإسرائيليين. ولذلك فإننا نرى أن يستمر الرئيس عرفات فى توظيف فكرة الإعلان الانفرادى حتى آخر لحظة مع بداية مايو القادم للحصول على المزيد من المكاسب والوعود المضمونة لا المعسولة، باعتبار أن هذه الفكرة ورقة تفاوضية مهمة فى هذه المرحلة. ثم تأتى مرحلة الإعلان عن تأجيل إعلان الدولة الفلسطينية لمدة يقدرها المفاوض الفلسطينى، وتكون محددة وحظيت بتأييد دولى، وأعتقد ألا تزيد على ثلاثة أشهر فقط حرصًا على تماسك الداخل الفلسطينى حول قيادته واستثمارًا للوعود العربية والدولية، وقبل الدخول فى دائرة الانتخابات الأمريكية التى قد يؤدى بنا الأمر إلى تأجيل الأمر برمته إلى ما بعد عام ٢٠٠٠م. وفى المعنى الأخير، فإذا كانت الضروريات تفرض التأجيل، فإننا نرى أن هذا التأجيل لا بد أن يكون مؤقتًا ومحسوبًا بدقة.

***

المبحث الخامس

حدود التأثير الأوروبي في مسارات الدولة الفلسطينية!! (*)

في تطور إيجابي من الاتحاد الأوروبي تجاه عملية السلام بين العرب ويمثلهم الفلسطينيون الآن، وبين إسرائيل، قد يكون له تأثير على مسارات الأسابيع القادمة بلا شك. صدر عن قمة الاتحاد الأوروبي في ختام اجتماعاتها في برلين مساء يوم ٢٥ مارس (١٩٩٩م)، بيان، وصفه المحللون والمراقبون بأنه بيان تاريخي لما يتضمنه من عناصر إيجابية لصالح الطرف الفلسطيني في هذه المرحلة الحاسمة. وقد تضمن هذا البيان المهم ست نقاط محددة، **الأولى** تتعلق بالدعوة للحل التفاوضي على أساس الأرض مقابل السلام، وضرورة الالتزام بتطبيق مذكرة واي ريفر بالكامل وفوراً. **والثانية** تتعلق بدعوة الأطراف إلى تأكيد التزامها بالمبادئ الأساسية في إطار قرارات مجلس الأمن مروراً بمدريد وحتى أوسلو. **والثالثة** تتضمن الدعوة إلى استئناف المفاوضات بشأن الوضع النهائي وبسرعة وعلى أن تنتهي في غضون سنة فقط وأن الاتحاد لديه الاستعداد لتسهيل ذلك بسرعة. **والنقطة الرابعة** تتعلق برفض أي نشاطات تؤثر على مفاوضات الوضع النهائي خصوصاً ما يخالف القانون الدولي بما في ذلك أي نشاط استيطاني ومحاربة الاستفزازات والعنف. أما **النقطة الخامسة** فتنص على: «يعرب الاتحاد عن اقتناعه بأن إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مسالمة قادرة على الاستمرار على قاعدة الاتفاقات الحالية وعبر المفاوضات ستكون الضمانة الفضلى لأمن إسرائيل وبقبول إسرائيل كشريك متساو في المنطقة». كما يعرب الاتحاد عن استعداده لبحث الاعتراف بدولة فلسطينية في الوقت المناسب مع المبادئ الأساسية السابق ذكرها. وأخيراً: فإن النقطة السادسة يدعو فيها الاتحاد إلى استئناف سريع للمفاوضات على المسارين السوري واللبناني في عملية السلام، وذلك تطبيقاً لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، ٤٢٥.

(*) نشرت في جريدة «الاتحاد الإماراتية»، ١٤ / ٤ / ١٩٩٩م.

وقد جاء هذا البيان كمرحلة أخرى فى سلسلة المواقف المعلنة لتأييد الحق الفلسطينى والدعوة إلى الالتزام بالقانون الدولى، وبما أصدرته الأمم المتحدة وبخاصة مجلس الأمن وقراراته التاريخية، فضلاً عن مقررات المؤتمرات الدولية والاتفاقات التى تمخضت عنها. حيث كان قد سبق للاتحاد أن أصدر بيانين مهمين: **أولهما**: يتعلق بالرفض الأوروبى الواضح لسياسة الاستيطان الإسرائيلية، ورفض إقامة أى مستوطنات فى الأراضى العربية المحتلة لعدم شرعيتها وتأثيرها على عملية السلام ومساراتها. **والثانى**: يتعلق بتأكيد الاتحاد على الوضع الخاص لمدينة القدس والالتزام بشدة بما قرره القانون الدولى إزاءها، ويرفض بالتالى سياسة إسرائيل وموقفها الداعى إلى اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، حتى الجزء الغربى منها يرفض الاتحاد اعتباره كذلك.

* ومن ثم فإن المحلل السياسى لا يجد أمام هذا البيان الأوروبى الأخير الداعم لاستمرار عملية السلام وتأكيد إقامة الدولة الفلسطينية وتحديد مدة زمنية بعام واحد لإنهاء المفاوضات النهائية لهذه العملية، إلا أن يفسره بأنه تطور مهم فى الموقف الأوروبى إزاء عملية السلام العربى الإسرائيلى فى هذه المرحلة.

* ولذلك فإن المتتبع أيضًا لردود الأفعال التى صدرت إزاء هذا البيان يجد ثلاثة مواقف هى: **الأول** ويتضمن الموقف العربى المؤيد لهذا البيان سواء من جانب الدول العربية الرئيسية، أو من الجانب الفلسطينى، أو من جانب جامعة الدول العربية، فضلاً عن كثير من الدول فى أنحاء كثيرة من العالم. أما **الموقف الثانى** فيتمثل فى الموقف الإسرائيلى الرسمى على لسان نتنياهو الذى رفض البيان وندد به بعبارات اتسمت بالقسوة، حيث شبه الموقف الأوروبى بالمحرقة التى ارتكبها النازيون فى حق اليهود. وهو بالطبع موقف انتهازى كالعادة، وما زال يعيش فى وهم الأكذوبة التى صنعتها القوى الصهيونية، والتى أثبت المفكر الفرنسى «جارودى» أن «الهولوكست» خدعة استطاع من خلالها الصهاينة استنزاف الألمان والغرب لحسابهم طوال الحقبة الماضية، فى كتابه «الأساطير الإسرائيلية» والتى حوكم لهذا فى بلاد الحرية والديمقراطية!! لكن فى الوقت نفسه نجد فى الموقف الإسرائيلى غير الرسمى ما صرح به «يوسى ساريد» رئيس حركة ميريت الإسرائيلية، منتقداً تصريحات نتنياهو بشأن الإعلان الأوروبى المؤيد لقيام الدولة الفلسطينية مؤكداً أن الدولة الفلسطينية ليست عقوبة لإسرائيل

ولكنها «وصفة» وحيدة للسلام. والموقف الثالث هو الموقف الأمريكى، والذى يساير الموقف الإسرائيلى الرسمى بغير ضوابط على الإطلاق، وإن كان لذلك تفسيره بالطبع. فقد أعلن جيمس روبين المتحدث باسم الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة تعارض إعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد تماشيًا مع اتفاقات أوسلو التى أكدت أن جميع مشكلات الوضع النهائى يجب أن تحل عن طريق المفاوضات فقط، وأن هذه المفاوضات يجب ألا تكون بلا نهاية، ويجب أن تستكمل خلال فترة محددة فى إطار زمنى. وأشار إلى أنه من الواضح أن هناك وجهات نظر لا تتفق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى بشأنها. والموقف الأمريكى فى الوقت الذى يرفض فيه البيان الأوروبى، يدعو إلى «تمييع» المسألة وعدم وضع ضوابط للمفاوضات التى يراها الأمريكيون أنها هدف - على ما يبدو فى حد ذاته. كما أرادت الولايات المتحدة إجهاض أى تأثير للموقف الأوروبى الداعم لإقامة الدولة الفلسطينية والحث على وضع موعد لإنجاز المفاوضات النهائية بعام، وهو ما يتناقض تمامًا مع الموقف الأمريكى المعلن حتى الآن.

* وفى ضوء هذه المواقف المختلفة بين تأييد دولى جارف لهذا البيان الأوروبى، وبين رفض أمريكى إسرائيلى مستفز، يبرز تساؤل حول الجدوى الحقيقية لمثل هذا البيان وانعكاساته على المستقبل؟ فمن خلال متابعة التحرك الأوروبى بعد بيان القمة، استرعى الانتباه ذلك الإعلان عن قيام المبعوث الأوروبى لعملية السلام فى الشرق الأوسط وهو «ميجيل موارتينوس»، بزيارة لعدد من دول المنطقة لمدة يومين خلال الفترة من ٨ - ١٠ أبريل (١٩٩٩م)، وذلك بهدف المتابعة الدورية التى يقوم بها مع الدول المعنية بعملية السلام، وأيضًا فإن هذا التحرك يندرج فى إطار التحضير لمؤتمر وزراء الخارجية لدول المشاركة الأوروبية المتوسطية الذى سيعقد فى شتوتجارت فى منتصف أبريل، وهو المؤتمر الدورى الثالث. ومن المقرر أن تشارك إسرائيل فى المؤتمر لتحقيق مكاسب اقتصادية ومالية من الدول الأوروبية دون الإسهام فى تحريك عملية السلام وبعيدًا عن مسارات المشاركة الأوروبية المتوسطية. كما أنه فى تصريح فى ندوة دولية فى باريس بنهاية مارس (١٩٩٩م)، أكد موارتينوس أن إعلان برلين الصادر عن الاتحاد الأوروبى يؤكد أن أوروبا ليست خارج عملية السلام وأن له تأثيرًا سياسيًا فى الشرق الأوسط، ولا يقتصر دوره على التمويل والجوانب الاقتصادية فقط كما يريد

البعض. ووصف المبعوث الأوروبي هذا البيان بأنه «تاريخي»، وأنه عكس إرادة أوروبية موحدة ظهرت لأول مرة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. وفي المعنى الأخير فسر البيان بأنه جاء انتصاراً من أجل السلام.

ولا شك في أن هذا التحرك والتأكيد الأوروبي يعكس إصراراً على الوجود في قلب عملية السلام، مستغلاً فرصة الانشغال الإسرائيلي بالانتخابات الداخلية، ومستثمراً ما يمكن المزايدة على ذلك، مما قد يسهم في تحريك عملية السلام في مسار إيجابي. وكما هو معروف فإن التحرك الأوروبي يأتي دائمًا «لملء الفراغ الأمريكي» الذي يبدو بين حين وآخر. وأنه من الواضح أن الولايات المتحدة لا تريد إظهار معارضتها لـ «نتنياهو» علانية كما حدث في انتخابات ١٩٩٦م، بل يمكن ممارسة الضغوط عليه من خلال موقف أوروبي متشدد، لا بأس من معارضة أمريكية له في العلن في ضوء توزيع الأدوار. كذلك فإن الموقف الأوروبي يمثل قوة معنوية كبيرة للطرف الفلسطيني في مرحلة الإعلان عن الدولة يحتاج إلى المزيد من الجهد لاستثماره حاضراً ومستقبلاً. ولكن هذا الموقف لا يمكن تطويره بشكل إيجابي وعلى المستوى الحركي في ممارسة الضغوط الفعلية على إسرائيل إلا بربطه بالمصالح الاقتصادية لإسرائيل، والتي من خلالها تمارس الضغوط لجعل إسرائيل تلتزم بالحقوق الفلسطينية والعربية. وإلا سيظل هذا الدعم المعنوي الأوروبي قولاً بلا فعل، وحدود التأثير محدودة في مسارات السلام وإعلان الدولة الفلسطينية.

***